14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

الاثنين- 24 يناير 2011 - العدد 15063
Monday -24 January 2011 - Issue 15063

www.14october.com

قادة المعارضة مدعوون إلى مناظرة تلفزيونية يكون فيها الشعب هو الحكم

رئيس الوزراء : اليمن خرج منتصرا من تحديات عديدة واجهها خلال السنوات الخمس الماضية

حققنا نتائج مهمة عززت مصداقية النهج الذي تتبعه اليمن

وعبر عن افتخاره بمستوى التطور الذي وصلت إليه القوات المسلحة والأمن اليوم في ظل قيادة فخامة الرئيس الحكيمة والحريصة على أن يكون للوطن قوة دفاعية وأمنية وطنية مدربة ومؤهلة ومتطورة للنهوض بالمهام الدستورية المتمثلة في الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله وفي ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية الدستور والشرعية الدستورية.

وأكد وزير الدفاع أن هذه المؤسسة الوطنية الكبرى وهي المؤتمنة من الشعب والقيادة السياسية.. والمكلفة دستورياً بالمهام الدفاعية والأمنية تستشعر اليوم مسؤولياتها الوطنية حاضراً، مثلما هي ملزمة تاريخياً بالحفاظ على نهج الثورة وأهدافها ومبادئها والوفاء للتضحيات الغالية لقوافل الشهداء من كل فئات وشرائح المجتمع، وقد عاهدت اللّه والوطن والشعب على حماية وطن الـ22 من مايو ومسيرة البناء والتنمية وتجنيبه كل الأخطار والتحديات.

وأوضح أن القوات المسلحة والأمن وهي تنهض بمهامها الدستورية بكل شرف وبأرفع درجات الشعور بالمسؤولية تنبه إلى مخاطر الفهم والممارسة الخاطئة للديمقراطية..داعياً الجميع إلى التعامل المسؤول معها باعتبارها وسيلة لتوسيع المشاركة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع مع وجوب التزام الجميع بالدستور والقانون،وإلاّ فإنها الفوضى التي ليست من الديمقراطية في شيء.

وشدد إن هذه المرحلة بسماتها البارزة تفرض على كل من ينتمي إلى هذا الوطن الغالي أن يحكم عقله وضميره.. ويجسد مسؤوليته كفرد من هذا الشعب الذي ثار وحقق حريته ووحدته ويناضل اليوم من أجل الغد السعيد.. وان ميادين التنافس واثبات الأفضلية والعطاء والخير كثيرة.. إنها متعددة وواسعة.. وفيها فليتنافس المتنافسون.

وأشار إلى أنه وفي ضوء المهام الدستورية المسندة للقوات المسلحة والأمن جرت وتجري عملية البناء النوعي المتميز للقوات المسلحة في مجالات التنظيم والتدريب والتأهيل والتسليح وفي مختلف صنوف القوات البرية والبحرية والجوية والحرس الجمهوري والقوات الخاصة ووحدات التأمين وفيها تحققت نجاحات عظيمة وتحولات كبيرة.

ودعا في ختام كلمته القادة إلى الإسهام الفعال في إنجاح هذا المؤتمر .. والحرص على أن تظل هذه المؤسسة في أرفع درجات الجاهزية والاستعداد.. كونها ملتزمة أمام الشعب والوطن والقيادة السياسية الحكيمة بالدفاع المكين عن الوطن ووحدته وفي ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية الشرعية الدستورية.

من جانبه ثمن وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري اهتمام فخامة الأخ الرئيس وحرصه على تطوير أجهزة الأمن والشرطة لما من شأنه تمكينها من أداء واجباتها في خدمة الشعب والحفاظ على أمنه واستقراره وعلى السكينة العامة للمجتمع.

وأكد ضرورة تحقيق الأهداف الرامية إلى التطور العلمي والمنهجي لمؤسسة الدفاع والأمن، وتنمية قدراتها وكفاءاتها المهنية التخصصية، ومواكبة المتغيرات والتطورات المتسارعة في مختلف مجالات العلوم العسكرية والأمنية لتلبية الاحتياجات الدفاعية والأمنية.

وأشار إلى أهمية التسليح والتنظيم والتدريب والإعداد القتالي والمعنوي المهني وفق المقومات والعوامل الذاتية والموضوعية ماديا وبشريا لما من شأنه الارتقاء بأداء الواجبات والمهام المناط بالمؤسسة على أكمل وجه.

وقال وزير الداخلية :»إن ما حققته المؤسسة الأمنية والدفاعية من تراكم معرفي كماً ونوعاً، يضاف إلى رصيدها ونجاحاتها المتواصلة في مختلف القطاعات الأمنية والدفاعية وكذا الوقوف أمام السلبيات والنواقص التي رافقت مسيرة العمل، وتشخيص أسبابها وإيجاد المعالجات الناجحة لها وجعلها قاعدة انطلاق مادية ومعرفية ورؤية برنامجية لتجاوزها».

ووصف النجاحات التي حققتها أجهزة الأمن والشرطة خلال العام المنصرم بالملموسة وخاصة في الحفاظ على الأمن والاستقرار الذي يمثل الأرضية المواتية للعملية التنموية واللبنة الأساسية لبناء دولة المؤسسات وتحقيق شروط قيام المجتمع اليمني الحديث وفق إستراتيجية أمنية حديثة.

وأوضح أن المقاربة الشاملة والمتعددة في وسائل الأجهزة الأمنية وسائلها وأبعادها ومظاهرها تجتمع بين العمل الوقائي والاستباقي لضرب عناصر الإرهاب والتمرد والتخريب في أوكارها إجهاض الجريمة قبل ولادتها ..لافتا إلى إن البعد الأمني يهدف إلى المحافظة على مكتسبات الشعب وانجازات الثورة والجمهورية ضمن سياق تكاملي مع الجهود التي تبذلها الدولة والمجتمع لمعالجة أسباب الجريمة وتجفيف مصادرها ومنابعها الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.مبيناً انه سيتم استعراض تلك النجاحات بالحقائق والأرقام من خلال تقرير خاص بذلك.

وأشار وزير الداخلية إلى أن الإرهاب ما زال يشكل تحدياً استراتيجياً لليمن باعتباره آفة عالمية عابرة للقارات،لا يقتصر خطرها على اليمن فحسب رغم أنها من أكثر الدول معاناة ومنذ وقت مبكر من هذه الآفة الخطيرة التي لا دين لها أو وطن.

وقال:« ورغم النجاحات التي حققتها المؤسسة الأمنية في حربها ضد الإرهاب إلا أنه سيظل على الدوام خطراً مستفحلاً »..لافتا إلى أن مشاكل الفقر والبطالة تولد إفرازات سلبية على أوضاع الأمن والاستقرار .

وأوضح وزير الداخلية أن اليمن يواجه اليوم وأكثر من أي وقت مضى، تحديات أمنية تتعاظم وتتنامى، وتتطور أساليبها ووسائلها وتتجدد قواها باستمرار.. مبينا أن عناصر التمرد الحوثية ما زالت مصرة على المضي في تنفيذ مشروعها الظلامي لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، ولم تألُ جهداً في مواصلة مساعيها التدميرية وضرب عوامل السلام والاستقرار وإعاقة جهود الدولة والمجتمع في تهيئة المناخات أمام إعادة الإعمار، وجهود التنمية وتعويض هذه المحافظة من الأضرار التي لحقت بها.

وأشار إلى أن هذه العناصر ظلت تعمل على التنصل من التزاماتها، وتخلت عن تنفيذ النقاط الست التي أعلنتها الدولة من أجل عودة الاستقرار والسلام في المحافظة ,وتسعى دوماً إلى تقويض كل الجهود المبذولة من أجل السلام لإبقاء هذه المحافظة ساحة مستباحة تتقاذفها الفتن والفوضى التي لن تخلف وراءها سوى الخراب والدمار والدماء والآلام والمآسي.

وقال :«إن النشاط التخريبي للعناصر الخارجة عن القانون التي استهوت حرفة الارتزاق والانسياق وراء ضلالتها وأدوارها الدنيئة والخسيسة على حساب الوطن ومصالحه لا يزال يشكل أبرز التحديات الأمنية في المرحلة الراهنة»..مبنيا أن هذه العناصر ظلت تسعى جاهدة لتوسيع أعمالها الإجرامية والتخريبية واستخدام المال المدنس للقيام بقطع الطرق وقتل الأنفس البريئة وإشاعة ثقافة الكراهية والبغضاء والأحقاد على أساس جهوي مقيت للإضرار بالوحدة الوطنية وتعطيل جهود التنمية وعرقلة خطوات البناء والنهوض والحيلولة دون انجاز المشاريع التنموية .

وأكد وزير الداخلية أن التطورات الجارية في الوطن تفرض علينا في أجهزة الأمن والقوات المسلحة مواكبتها بكفاءة وقدرة عالية.. ومعرفة التحديات الشاخصة أمام وطننا والتي تأتي في مقدمتها الاستحقاقات الدستورية الواجب أداؤها في أوقاتها المحددة دون تسويف أو مماطلة أو تهرب، وفي الطليعة منها الاستحقاق الدستوري للشعب المتمثل في الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى التعديلات الدستورية وتطوير النظام السياسي.

وقال:» لقد تعود شعبنا من تلك القوى الحاقدة عليه وعلى كل شيء جميل في هذا الوطن من بقايا عهود الإمامة والاستعمار والشمولية والتشطير أن تكشر عن أنيابها وتزيد من حدة نشاطاتها الإجرامية ضد الوطن والشعب، في كل مرحلة يكون فيها وطننا على أعتاب تحول جديد وإحراز أي نجاح أو انتصار وطني تاريخي، فتسعى تلك القوى المعادية بكل ما أوتيت من قوة وبكل ما لديها من إمكانات ووسائل لإجهاضه بشكل مبكر أو احتوائه وإفراغه من أهميته وقيمته الحضارية بالنسبة للوطن والشعب، وفي أسوأ حالات فشلها تحاول هذه القوى أن تجعل منه ذريعة لإذكاء جذوة الفتن الداخلية».

وأكد بان المسؤولية الوطنية الملقاة على مؤسسة القوات المسلحة والأمن كمؤسسة دستورية دفاعية وأمنية حيادية, تفرض عليها حماية أمن واستقرار الوطن وتأمين سبل تقدمه وتنميته والانتصار لإرادة الشعب وخياراته.

وشدد وزير الداخلية على أهمية رفض كل أشكال الدجل والتضليل والمغالطات لقوى التآمر والارتزاق وتجار السياسة وكل المتاجرين بالوطن وبقضاياه ومحاولاتها استغلال الأبرياء من أبناء الشعب لتحقيق مطامعها وأهوائها الذاتية والأنانية.

وقال:»إن مؤسسة الوطن الدفاعية والأمنية على يقين تام بأن الوطن ملك للجميع ويتسع لكل أبنائه باختلاف ألوان طيفهم السياسي والاجتماعي.. وأن الجميع أمام القانون سواء والوطن ليس كما يفهمه البعض مجرد ثروة أو غنيمة ينبغي إخضاعها للمحاصصة والتقاسم.. وأن الوطنية هوية وانتماء وتضحية وفداء، وليست مجرد شعارات جوفاء».

وأشار إلى أن الديمقراطية بالنسبة لشعبنا ليست كما يفهمها البعض حريات بدون ضوابط، وحقوق بدون واجبات، أو أن يختزل الوطن في حزب أو فئة.. أو الانسلاخ عن ثوابت الشعب وإشاعة الفوضى وتشجيع المتمردين والمخربين والإرهابيين والقتلة وقطاع الطرق والخروج عن الشرعية الدستورية والقانونية.

وقال :»من واجبنا نحن أبناء القوات المسلحة والأمن أن نعيد التذكير أن الوطن كحقيقة أزلية مطلقة تتوارثها الأجيال على مر العصور، كان وسيظل فوق الأشخاص والأحزاب والجماعات.. وأن مصالحه تسمو على كل الأهواء والرغبات والطموحات الذاتية، والنوازع المرضية الطافحة بالانتهازية السياسية والأنانية المفرطة والنرجسية الذاتية».

وأضاف:« إننا ندرك بأن المهام الشاخصة أمامنا نحن منتسبو مؤسسة الدفاع والأمن في ظل هذه الظروف الحساسة التي يمر بها وطننا، تحتم علينا أن نرتقي بوعينا ومواقفنا وواجباتنا وتضحياتنا إلى مستوى آمال وتطلعات الجماهير في الانتصار لقيم هذا الوطن ومصالحه وحقه في التطور والنهوض».

وأشاد وزير الداخلية بالتطورات والتحولات الكبيرة التي شهدتها المؤسسة الوطنية العسكرية والأمنية.. مؤكدا أنها اليوم من حيث عزيمتها وقوة إيمانها بعدالة قضيتها الوطنية وجاهزيتها الفنية وتسليحها وإعدادها القتالي والمعنوي، عند مستوى المسؤوليات المنوطة بها، والواجبات الدستورية التي تفرضها عليها معطيات الانتماء لهذا الوطن.

كما أكد أنها لن تتوانى في التصدي الحازم لأعداء الحرية والتنمية والساعين إلى زعزعة الأمن والاستقرار من قطاع الطرق وقتلة الأنفس البريئة ومثيري الفتن، ومروجي ثقافة الكراهية والأحقاد والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد.

وقال:«لن تتخلى المؤسسة الوطنية العملاقة عن واجباتها الدستورية في صيانة مختلف انجازات الشعب التي حققها خلال العقود المنصرمة من عمر الثورة، ولا يمكن لها أن تقبل في أي ظرف من الظروف وتحت أي مسمى من المسميات إعادة الوصاية عليه، أو على خياراته ونهجه الديمقراطي.. وترفض بشكل قاطع كل أشكال المساومات الرخيصة على استحقاقاته الدستورية أو تعطيلها أو الانقلاب عليها وعلى الديمقراطية والتعددية التي اختارها شعبنا وسيلة حضارية للبناء وصنع التقدم في الوطن.

وأضاف :« لن نسمح لأي عابث أن ينال من الوطن وأمنه واستقراره وسكينته العامة، مؤكدين أن حرية الرأي والتعبير قد كفلها الدستور والقانون للجميع ولكن في الإطار السلمي واحترام الدستور والقانون الذي نظم كيفية ممارسة ذلك الحق الديمقراطي وبعيداً عن أعمال العنف والفوضى والتخريب والإضرار بالديمقراطية وحقوق الآخرين أو النيل من السكينة العامة والسلم الاجتماعي.. مؤكدا أن مسؤولية الأجهزة الأمنية هي الحفاظ على الأمن والاستقرار وفرض احترام النظام والقانون وعدم السماح بتجاوزهما بأي حال.

وعقب ذلك استمع المشاركون في المؤتمر إلى إيجاز التقرير المقدم من رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول عن مستوى تنفيذ مهام العام التدريبي لعام 2010م وتقييم مستوى الأداء في مجالات التنسيق والتكامل بين الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة وأبرز مهام العام التدريبي 2011م.

وتناول رئيس هيئة الأركان العامة في التقرير ما تحقق من مهام خلال العام التدريبي 2010م في جوانب التدريب العملياتي والتدريب والتأهيل الداخلي والخارجي والتأمين بمختلف مجالاته المادية والإدارية وغيرها والتسليح والإعداد المعنوي لمنتسبي القوات المسلحة..مؤكداً أن النشاط التوجيهي التوعوي والإرشادي كرس لحماية الوحدة الفكرية للمقاتلين وتحصينهم ضد كل أشكال النشاط الإعلامي والدعائي والنفسي الهدام.

وأوضح أنه خلال العام 2010م تم بالتعاون مع هيئة علماء جامع الصالح عقد دورات في حفظ القرآن الكريم لمنتسبي الحرس الخاص (32) حافظاً ولمنتسبي القوات المسلحة والأمن لعدد (98) حافظاً بالإضافة إلى دورة خاصة بخطباء المساجد في القوات المسلحة.كما تناول التقرير المقدم من رئيس هيئة الأركان العامة مهام القوات المسلحة خلال العام التدريبي الجديد 2011م.

وقد ناقش المؤتمرون في جلسات أعمال المؤتمر جملة من القضايا والموضوعات الحيوية التي تهم مؤسسة الوطن الدفاعية والأمنية في مختلف الجوانب, ومنها الموضوعات المتصلة بجوانب التدريب والتأهيل والبناء النوعي وبلورة رؤى وقرارات تهدف إلى تطوير الكفاءة والارتقاء بمستوى الجاهزية والقدرات القتالية للقوات المسلحة والأمن وتعزيز جوانب الروح المعنوية العالية لمنتسبيها من المقاتلين حماة الوطن الأشاوس وحراس أمنه الشجعان وبلوغ غايات البناء النوعي المتميز الرامي إلى الارتقاء بهذه المؤسسة الوطنية العملاقة ومنتسبيها الأبطال والرفع من مستوى الأداء للواجبات والمهام الوطنية إلى أعلى معدلاتها بما يواكب طبيعة الأدوار المناط بهم، فضلا عن تعزيز التنسيق الفعال بين القوات المسلحة وأجهزة الأمن لمواجهة التحديات وتكريس الجهود لتعزيز قيم الشراكة والتلاحم مع أبناء شعبنا في حماية أمن الوطن واستقراره والحفاظ على مكتسبات الشعب ومنجزات الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية.

وأقر المؤتمرون في ختام أعمال المؤتمر إصدار بيان ختامي، تضمن القرارات والتوصيات التي خرج بها مؤتمرهم السنوي, وجاء فيها التالي:

أولاً: في الجانب السياسي:

1. يوصي المؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة والأمن بتشكيل قيادة عسكرية وأمنية عليا للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة والسلام الاجتماعي العام.

2. يؤكد المؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة والأمن الأهمية القصوى للكلمة التوجيهية المهمة التي ألقاها فخامة الرئيس علي عبداللّه صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة في المؤتمر.. ويعتبرها الوثيقة الرئيسية للمؤتمر.. وإحدى الوثائق التوجيهية لنشاط القوات المسلحة والأمن في المرحلة الراهنة.

3. أقر المؤتمر كلمات الإخوة رئيس مجلس الوزراء والأخوين وزير الدفاع ووزير الداخلية وإيجاز التقرير المقدم من الأخ رئيس هيئة الأركان العامة.. والمناقشات والمداخلات التي تم إقرارها كجزء رئيسي من وثائق المؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة والأمن.

4. يحيي قادة القوات المسلحة والأمن جهود كل سلطات الدولة وفي مقدمتها السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب الرامية إلى تطوير النظام السياسي والانتقال بالسلطة المحلية إلى مراتب متقدمة من الأداء الملبي لمصالح الشعب والوطن ويؤكد أهمية التعديلات الدستورية المتجاوبة مع الإستراتيجية الوطنية للدولة في هذا المجال.

5. يعبر قادة القوات المسلحة والأمن عن بالغ اعتزازهم بالقيادة السياسية والتاريخية المجربة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبداللّه صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة التي وضعت مبادئ وأهداف الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر نصب أعينها واهتدت بها في مختلف الظروف وحافظت على الثوابت الوطنية والمصالح العليا للشعب.. ويؤكد المؤتمرون أنه قد ولىً زمن النكوص عن الثورة والجمهورية والوحدة وأن الظلاميين والكهنوتيين ودعاة الانفصال لن يجنوا إلا الخزي والعار.

6. يؤكد المؤتمر وجوب الحفاظ على كل ما تحقق من مكاسب وانجازات عظيمة على هدي مبادئ وأهداف الثورة اليمنية (26 سبتمبر و14 أكتوبر) بما فيها كلما يخص الدولة وأجهزتها ومؤسساتها وسيادة الدستور والقانون.. والشرعية الدستورية.. وعدم السماح بأي شكل من الأشكال بوقوع الوطن في فراغ دستوري.. ويجدد التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها.. وانه لا يجوز السماح لتجار السياسة والساعين إلى تعطيل الانتخابات وصناعة الأزمات أن يبلغوا مراميهم الخبيثة مطلقاً.

7. يؤكد المؤتمرون ضرورة العمل بمبدأ الحوار كوسيلة يُجمع من خلالها أبناء الوطن على ما يخدم الشعب ويقود إلى الخروج من الأزمات ويمكن من تجاوز العقبات والتحديات التي تواجه مسيرة البناء الوطني الشامل.. ويقطع الطريق على الذين يفكرون بالتضحية بالأبرياء.

8. يعبر المؤتمرون عن بالغ تقديرهم واعتزازهم برعاية رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة للمؤسسة الدفاعية والأمنية ويؤكدون صواب رؤية فخامته تجاه ضرورة مواصلة عملية التحديث والتطوير للمؤسسة الدفاعية والأمنية بما يلبي متطلبات الدفاع عن السيادة والأمن والاستقرار وحماية الشرعية الدستورية وسيادة القانون والنظام.

9. يشدد المؤتمر على ضرورة الالتزام بالدستور والقانون تجاه المؤسسة الدفاعية والأمنية وحياديتها وتحريم الحزبية داخل صفوفها ويطالب المؤتمرون الحكومة والجهات القانونية بالوقوف وبصرامة أمام كل محاولات التأثير على القوات المسلحة والأمن وإيقاف كل المحاولات الفكرية والدعوات الهدامة التي تستهدف مؤسسة الوطن الكبرى وتسيء إلى مكانتها الريادية وتضحياتها الغالية من أجل الوطن ومصالحه العليا.

10. يجدد قادة القوات المسلحة والأمن التأكيد على ضرورة تفعيل دور الوزارات وكل مؤسسات الدولة في إنجاز المهام والمسؤوليات المنوط بها على طريق إعداد الدولة والقوات المسلحة والأمن للدفاع.. مع إعطاء الأولوية لإعداد وتجهيز مسارح العمليات والاتجاهات الإستراتيجية للبلاد.

11. يوصي المؤتمر مجدداً بأن تركز جهود الدولة والحكومة باتجاه تشجيع المواطنين في المناطق الساحلية للإقامة والسكن في الجزر اليمنية وتوفير مقومات ولوازم الإقامة فيها وعبر خطة زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

12. يؤكد مؤتمر القادة السنوي ضرورة أن يتحمل الإعلام الرسمي وأجهزة الثقافة والتوجيه والإرشاد مسؤولياته في حماية وعي الجماهير وثقافتهم من كل محاولات التزييف التي يسعى إليها البعض.. ويمارسون لأجلها الكذب والدجل والتضليل ويتسلقون على حساب البسطاء والعاطلين عن العمل.. ويستغلون هذه الظاهرة التي لا تعاني منها بلادنا فحسب، بل كل دول وشعوب العالم يعانون منها.

13. يحذر المؤتمرون من مخاطر الأساليب المخادعة للانتهازيين والمتصلحين الذين يريدون أن يزجوا بالبسطاء من أبناء الشعب في المجهول.. ويدعو إلى كشف أساليبهم التآمرية المخادعة.. كونهم سيختفون في البدروم أو المخابئ وسيتحالفون مع الشيطان لبلوغ أهدافهم المريضة وتحقيق مصالحهم الشخصية.. أما مصلحة الوطن وأبناء الشعب فهي لا تهمهم لا من قريب ولا من بعيد.

ثانياً: في الجانب العسكري والأمني:

1. يعبر المؤتمرون عن اعتزازهم بما تحقق في مجال التأهيل العلمي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن ويؤكدون الأهمية القصوى لرفد المؤسسات التعليمية العسكرية بالكادر العلمي العسكري المؤهل وبالاعتمادات المالية الكافية وتشجيع البحث العلمي.. مع التأكيد على الأهمية الكبيرة التي تحتلها كلية الهندسة في مجال التأهيل العلمي الرفيع والمتخصص للكادر العسكري والمدني.. وحيا المؤتمرون كل الجهود المبذولة لانجاز وافتتاح الكلية وفي المقدمة الجهد والحرص المشكور لفخامة الرئيس القائد ولقيادة القوات الجوية والدفاع الجوي المشرفة على إنجاز المشروع.

2. يهيب المؤتمر بكل القادة في القوات المسلحة والأمن للتنفيذ الخلاق والتطبيق العلمي للهياكل التنظيمية وإصدار ما تبقى من اللوائح المنظمة لحياة القوات المسلحة والأمن.

3. يؤكد المؤتمرون أهمية تفعيل عملية التنسيق والتكامل في تنفيذ المهام الدفاعية والأمنية بين القوات المسلحة وأجهزة الأمن وفقاً للتوجيهات والقرارات المتخذة وعلى أسس علمية رفيعة.

4. يؤكد المؤتمر أهمية توفير الخرائط العسكرية العملياتية للقوات المسلحة والأمن، وكذا الخرائط السياسية بمختلف المقاسات ولمختلف المناطق والجزر.

كما يؤكد المؤتمر القضايا التالية:أ. الاهتمام بتوحيد المفاهيم والمصطلحات والرموز العسكرية والوثائق العسكرية وتعميمها على وحدات القوات المسلحة والأمن.

ب. رفع المستوى العلمي والتعليمي وتحديث المناهج للكليات والمعاهد العسكرية والأمنية وإدخال منظومة الكمبيوتر والليزر للتدريب الناري في الكليات والمعاهد ومراكز التدريب.

ج. وضع الضوابط المنظمة لعملية الدورات الخارجية من خلال الاستغلال الأمثل لها وحسب الشروط المحددة لكل دورة بما يلبي التخصصات النادرة.

د. التركيز على التدريبات التطبيقية والعملية من خلال إجراء التمارين والمشاريع المشتركة مع إعطاء أهمية للتدريبات الليلية والحرص على أن تكون أقرب إلى الواقع ومشابهة لمناطق القتال الفعلية.

هـ. ضرورة إجادة اختيار وتشكيل لجان التفتيش السنوية وتقديم المساعدة من الضباط ذوي الكفاءة والخبرة في مختلف التخصصات على أن يحدد عددهم حسب التخصصات الضرورية لإجراء أعمال التفتيش.

و. قيام دوائر التأمين القتالي والأمني بعقد دورات تخصصية لأركانات التأمين القتالي في مختلف القوى والمناطق والدوائر والوحدات العسكرية والأمنية كل في مجال اختصاصها.

ز. يوصي المؤتمر قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة ووزارة الداخلية بايلاء اهتمام خاص بالتصنيع العسكري وفق إستراتيجية خاصة بذلك.

ح. العمل باتجاه توفير وإنشاء دور للضيافة في المناطق العسكرية والمحاور الرئيسية التي لا توجد فيها مرافق عامة للإقامة وبالاستفادة من تجارب الجيوش الشقيقة والصديقة.-

ط. إحالة من تنطبق عليهم شروط التقاعد من الضباط والصف والجنود بحسب قانون الخدمة وطبقاً لخطة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وبقية الأجهزة الأمنية.

ي. يوصي المؤتمر بضرورة وضع ضوابط أمنية دقيقة لعملية اتصال العسكريين بالسفارات والملحقيات والأجانب بما في ذلك مسألة السفر إلى الخارج وفقاً لنظام الاجازات الرسمية والجهات الرسمية.

ك. يؤكد المؤتمر أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بالحفاظ على الوثائق والأسرار العسكرية والأمنية وتنظيم نشاط البريد الحربي.

ل. يؤكد المؤتمرون ضرورة إيلاء جانب الإعداد المعنوي التوجيهي - الثقافي والإرشادي والنفسي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن جل الرعاية والاهتمام ولأن العمل المعنوي اليوم ليس ميكرفوناً وصورة وإنما عمل شامل معقد ومستمر فإن على القادة أن يتحملوا مسؤوليتهم الكبيرة في هذا الجانب وان يشرفوا على مساعديهم لشؤون التوجيه السياسي والمعنوي ويقدموا المساعدة اللازمة لهيئات التوجيه المعنوي في عموم وحدات القوات المسلحة والأمن.. وأن يجيدوا اختيار الكادر ويحرصوا على بقائه وتطوير مهاراته العملية.

م. يدعو قادة القوات المسلحة والأمن إلى تعزيز أشكال العمل الرقابي ومقارعة كل محاولات نشر الأفكار الهدامة في عقول المقاتلين وتفعيل العمل الاستخباري.. وتطوير أشكال التنسيق بين الاستخبارات والتوجيه والتحصين النفسي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن.

ن. إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ مناهج الإعداد المعنوي والثقافي للضباط والصف والأفراد.

ص. تفعيل الأنظمة والقوانين العسكرية والارتقاء بدور الشرطة العسكرية والقضاء العسكري والشؤون القانونية لضمان تطبيق القانون وضبط المخالفات التي تشهدها القوات المسلحة والأمن والرفع المستمر لمستوى الانضباط العسكري، ومنع كل المظاهر المخلة بمقتضيات الانضباط العسكري ومنع التجول بالسلاح.

ع. تفعيل دور الرقابة والتفتيش في القوات المسلحة.. ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن والشرطة في ضوء التوجيهات والقرارات الصادرة بهذا الشأن وإلزام دائرة الرقابة بوضع الخطط العملية للنهوض بالوضع الرقابي وذلك بهدف الارتقاء به من خلال المتابعة والتفتيش على سير الالتزام بالتوجيهات والقوانين والأوامر والتعليمات واللوائح وتأمين سلامة ممتلكات القوات المسلحة والأمن.

يؤكد المؤتمرون ضرورة العمل الدؤوب، خلال العام التدريبي 2011م لتحقيق ما يلي:

1. الارتقاء بمستوى التنسيق بين وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية وتدقيق الخطط الأمنية ورفع مستوى العمل المشترك في تنفيذ المهام الدفاعية والأمنية لترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في ربوع الوطن.

2. المحافظة على التقاليد العسكرية وترسيخ روح الانضباط الصارم وفي مقدمة ذلك:أ. متابعة تنفيذ التوجيهات الخاصة بمنع تناول القات في معسكرات القوات المسلحة والأمن وأثناء أداء الواجب.

ب. الالتزام بمقتضيات وأسس الانضباط العسكري التي تهدف إلى التشبع بالروح العسكرية وترسيخ التقاليد العسكرية الحقة في صفوف المقاتلين.. وإقامة الطوابير الأساسية كطابور الصباح وطابور الهتاف وطابور القائد والالتزام بترديد الهتافات والشعارات المعتمدة.

ج. المحافظة على الهندام العسكري والقيافة العسكرية.. لتظهر القوات المسلحة والأمن بالمظهر المشرف واللائق والمتسم بالرجولة والشدة والانضباط العالي.. مع ضرورة إلزام كل المقاتلين بارتداء الملابس والرتب العسكرية والأوسمة والأنواط والشارات العسكرية وغطاء الرأس بحسب ما هو محدد في نظام الملابس.

3. يوصي المؤتمر بتنفيذ وحدات سكنية في عدد من محافظات الجمهورية لأفراد القوات المسلحة والأمن من قبل صندوق الإسكان العسكري حيث يتم البدء بتنفيذ (2000) وحدة سكنية في كل من محافظات: صنعاء، الحديدة، حضرموت وذمار.. وتوزيعها على منتسبي القوات المسلحة والأمن بالتقسيط المريح.

4. الاهتمام بجوانب البناء الروحي والمعنوي للمقاتلين من خلال الاهتمام بالبرامج والأنشطة التربوية والتعبوية الوطنية والدينية ومن ذلك محاضرات التوعية الدينية ودورات حفظ القرآن الكريم.

5. وضع البرامج الكفيلة بشغل أوقات فراغ المقاتلين بما يخدم تنمية مداركهم وقدراتهم المعرفية وتشجيعهم على القراءة والمتابعة للجديد والمفيد.. ودعم وتشجيع الموهوبين وإبراز إبداعاتهم وتنظيم المسابقات الثقافية والمباريات الرياضية والقضاء على ما تبقى من الأمية في صفوف المقاتلين.

6. الاهتمام بالرياضة العسكرية بمختلف أنشطتها وإنشاء المنشآت الرياضية والأندية الخاصة بمنتسبي القوات المسلحة والأمن لما لذلك من أهمية للفرد صحياً وبدنياً ونفسياً، بما من شأنه خلق روح التنافس الرياضي بين الأفراد والجماعات والفرق الرياضية على مستوى القوات المسلحة وعلى مستوى الجمهورية وذلك في مختلف الألعاب والأنشطة.

7. الحرص على تطبيق الهياكل والملاكات لضمان البناء المؤسسي السليم للقوات المسلحة والأمن ومعالجة جميع الاختلالات المرتبطة بضبط القوى البشرية وإحالة من بلغ الأجلين إلى المعاش التقاعدي بما في ذلك الضباط والأفراد الذين لا يستفاد منهم في تأدية الخدمة الفعلية العسكرية.

8. مواصلة تحسين الأداء المالي والإداري في القوات المسلحة والأمن وترشيد الإنفاق واستكمال حصر وتحسيب الممتلكات العسكرية والأمنية والتشديد على صيانة الأسلحة والمعدات والآليات وحمايتها والحفاظ على جاهزيتها الفنية وتفعيل دور الإشراف والمتابعة والرقابة والتفتيش من قبل قيادة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وكل الأجهزة الأمنية والدوائر المعنية للحفاظ على المال العام والممتلكات العامة.

9. النهوض بمستوى أداء وحدات الهندسة العسكرية والالتزام بتحوطات الأمان الخاصة بخزن المواد والمتفجرات والمحافظة على أرواح الأبرياء من خلال مواصلة كشف الألغام القديمة والتخلص منها.

10. الاهتمام الدائم بالمستوى المعيشي للمقاتلين الغذائي والصحي وتوفير الرعاية الصحية والتأمين الصحي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن وتطوير المنشآت العسكرية والمراكز الصحية وضمان وصول الأغذية والملابس المستحقة للمقاتلين في وقتها المحدد وتحسين مستوى تقديم الخدمات الطبية اللازمة لعلاج المقاتلين والقيام بالمعالجات الضرورية لتأمين مياه الشرب النقية وإعداد المنشآت السكنية العسكرية الملائمة التي لا تزال تفتقر إليها بعض الوحدات.

11. تلمس هموم ومشاكل المقاتلين واتخاذ الإجراءات والمعالجات الضرورية لحلها والحرص على الإيفاء بمستحقاتهم من المرتبات والترقيات والمكافآت واستخدام أسلوب الحوافز المادية والمعنوية والنظرة المتساوية لجميع المقاتلين دون تمييز بما يساعد على ترسيخ وحدة وتماسك صفوفهم وتنمية عوامل الثقة المتبادلة في ما بينهم وتمتين علاقاتهم مع المواطنين في مناطق تعسكرهم وتنفيذ مهامهم.

12. حيا المؤتمرون القرار التاريخي الذي اتخذه فخامة الرئيس علي عبداللّه صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بشأن صندوق الإسكان العسكري، الذي سيلعب دوراً كبيراً في حل مشكلة السكن للكثير من العسكريين المستفيدين من الصندوق ويؤكدون ضرورة الوقوف أما الوضع الحالي لصندوق التقاعد العسكري.. ووضع المعالجات الكفيلة بتأمينه بمصادر الدخل اللازمة واستثمار أمواله في المجالات التي تنفع القوات المسلحة وتعود عليه بالموارد اللازمة لتغطية مرتبات المتقاعدين.

إن قادة القوات المسلحة والأمن ومن منطلق إدراكهم العميق والمسؤول لحجم المخاطر والتحديات التي تواجه بلادنا نتيجة مواقفها المبدئية المتزنة وتمسكها بخيارها الديمقراطي وحفاظها على مبادئ وأهداف الثورة والمصالح العليا للوطن والشعب، مجددين العهد للقيادة السياسة والعسكرية الحكيمة بمواصلة التصدي الحازم والحاسم لكل التحديات والمحاولات البائسة واليائسة الهادفة إلى النيل من مكاسبنا السياسية والديمقراطية والتنموية، كما أن القوات المسلحة والأمن ممثلة بمؤتمرها السنوي لتدعو كل أبناء الشعب إلى المزيد من اليقظة والانتباه وإلى تعزيز تماسك جبهتنا الوطنية والوقوف صفاً واحداً في وجه كل التحديات والمؤامرات الحاقدة ونحن على يقين مطلق بأن شعبنا بأصطفافه والتفافه صفاً واحداً خلف قيادتنا السياسية الحكيمة لقادر على دحر وفضح كل المؤامرات والانتصار عليها كما انتصر عليها في الماضي.

وفي الختام يكرر المؤتمرون الشكر والتقدير لفخامة الرئيس علي عبداللّه صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة على رعايته واهتمامه وحرصه الدائم على رفعة القوات المسلحة والأمن والنهوض بمسؤولياتها.. مؤكدين استمرار العطاء المخلص وال